

استخراج القواعد الأصولية والفقهية من الشرح الكبير على المقنع

| كتاب البيع | المجلس الثاني

عبدالمحسن الزامل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى الله واصحابه واتباعه باحسان الى يوم الدين يكون الدرس كما تقدم تعليق على شرح الكبير في النظر - 00:00:00

فيما يظهر من القواعد والآخذ في كلامه رحمة الله قال رحمة الله فصل الثالث ان يكون المبيع مالا وهو ما فيه منفعة مباحة بغير ظرورة فيجوز بيع البغل والحمار ودود القر - 00:00:29

وبزره والنحل منفردا وفي كوراته هذا الكلام المقنع قول يقول الشارح قوله لغيره ضرورة احتراج من الميّة والمحرمات التي تباح حال المخصصة نعم وهذه اشارة الى قاعدة فقهية ان الضرورات تبيح المحظورات - 00:00:49

المحظورات لكن زاد بعضهم بشرط عدم نقضانها اي نقص المحظور عن الضرورة. لا بد ان تكون الضرورة مشاوية او اقوى فلو كان انسان مثلا في مكان ولم يوجد شيئا يأكله ووجد شدة لكنه يمكن ان يصبر ولا ظرر عليه - 00:01:16

فلا يستبيح اكل الميّة لأن اكل الميّة لأن الضرورة هذه ناقصة واكل الميّة محكم في تحريمها. فلا بد ان تكون الضرورة الشديدة الا اذا كانت الضرورة التي اصابته وان لم تكن شديدة لكن مستمرة - 00:01:43

اما ان تكون شديدة او ان تكون مستمرة مثل انسان اه ضرورته حاليه مستمرة في اه عدم اكتفائة. ولو امر الا يتناول الا حال فقد يصيّبه الهاك استمراره على مثل هذا وقد ورد حديث في ابي داود - 00:02:01

يدل على هذا المعنى وان النبي عليه اباح لهم اكل الميّة مع انهم كانوا يستبيحون ويغتبقون ثم ذكر بعد ذلك رحمة الله في بحث يتعلق آآ في مسألة بيع النحل - 00:02:22

وانه هل يجوز بيعه في كواراته ولو لم يرى او لا يجوز يقول رحمة الله واختلف اصحابنا في بيعها في كواراتها يعني بيتها الذي او يعني ينظر اصطلاح اصطلاح اشتقاد هذه - 00:02:50

قال القاضي لا يمكن لا يجوز لانه لا يمكن مشاهدتها جميعا لانها اه في هذه البيوت لا لا ترى ولا يرى العسل ولانها لا تخلو من عسل يعني لا ترى - 00:03:15

ولا تخلو من عسل وهو آآ يشتري النحل ثم قد يكون معه عسل والعسل مجهول وهو مجهول وقال ابو الخطاب يجوز بيعها في كوراتها منفردة عنها الى قوله رحمة الله - 00:03:28

في نقله يقول يقول رحمة الله وخفاء بعضه لا يمنع صحة بيعه لأن هذا من كلام الخطاب كالصبرة طعام المصبور والمجموع فوق بعضه فانت ترى اعلى الطعام ولا ترى اسفله. يعني لا ترى اللي في الوسط - 00:03:45

فكذلك هذا هذا النحل مثلا فانه اه قد يرى شيئا يدل عليه لكن لا يرى جميعه وكما لو كان في وعاء فان بعضه يكون على بعض احد الا ظاهره والعسل يدخل في البيع تبعا فلا تضر جاهته - 00:04:08

وهذا هو الشاهد او يعني الذي يشير الى قاعدة سوريا قاعدة فقهية وهو انه يجوز تبعا ما لا يجوز استقلالا. هذى قاعدة عظيمة قاعدة عظيمة بهذا يجوز كثير من البيعات - 00:04:27

من حيث الجملة وان جهل تفصيات تتعلق بهذا البيع لانه يجوز تبع مما لا يجوز شراء الحمل وحده ولا يجوز شراء

الثمرة التي ظهرت لكنها لم تصلح - 00:04:52

لم تنضج حتى الان لا يجوز بيعها حتى تنضج وهذى كثرت في الاخبار في الصحيحين عن النبي عليه الصلاة والسلام
 الحديث انس وجابر عمر وغيره حتى يبدو وصلاح وحتى حديث ابن جامد حمار وتصفار الى غير حتى تشيق حتى تطعم - 00:05:12
 كذلك لا يجوز بيع الحمل وحده لانه مجهول لا يعلم غرر مخاطرة وليس العلة jihad لكن العلة حقيقة هي الغرض والنبي نهى عن بيع الغرض كذلك الشمار لكن لو باع النخلة كلها - 00:05:38

دخلت الثمرة تبعا وان كانت لم تنضج لو باع الشاة الحامل يا زبائدها لان الحمل يدخل تبعا ويجوز سبعا ما لا يجوز استقلالا. والحمل
 يجوز ان يكون حي يجوز ان يكون ميت. يجوز ان يكون واحد يجوز ان يكون اثنين. يجوز ان يكون ذكرين او ذكر. وانثى -

00:06:00

الى غير ذلك من الاحتمالات اه فلهذا اذا اشتراها دخلت تبعا وهذه قاعدة عظيمة اخذها العلماء من هذه الادلة التي جاءت في هذا
 الباب. ولها قال والعشر يدخل في البيع تبعا فلا تضر جهالة - 00:06:21

هذا يبين ان مسألة الجهالة لا يعلل بها. احيانا قد يعلل بالجهالة لكن يعلل بالجهالة اذا كانت تورث الخطر والغرر اما مجرد الجهالة فلان
 هناك اشياء مجهولة يجوز بيعها. لكن لم يقع عقد البيع على هذا الشيء اه المجهول انما وقع لانه تابع لغيره - 00:06:37
 تابع لغيره قال فلا تنظر جهالته كاساسات الحيطان. فان لم يمكن مشاهدته لكونه مستورا باقراصه ولم يعرف ولم يجز بيعه
 وهذه مسألة في فيها خلاف لكن الصحيح ان اهل الخبرة يعرفون - 00:07:02

ولهذا الصحيح لو انه مثلا اشتري مثلا بعض الخضروات التي هي في باطن الارض لكنها ظاهرة الثمرة وتدل على الباطن تدل على
 الباطن فانه يجوز وان لم يرى الاصول خلافي من شدد في هذا الباب وذلك ان الخبرة يعرفون. كذلك الخبرة في بيع النحل وغيره
 يعرفون - 00:07:23

وعلى هذا يكون العلم بكل شيء بحسبه والاصل وهذا سيأتي في قاعدة حل البيع ولا نقول هذا محرم الا بدليل بين. والشارع حد ما
 يكون سببا للمنع من الغرر والمخاطرة - 00:07:49

والقمار والربا والظلم اشياء محدودة معروفة فيها اصول وادلة تدل على هذا المعنى قال رحمة الله في من مساق عدة مسائل مما
 يجوز بيعه من السباع قال رحمة الله واما - 00:08:11

الكلب فان الشرع توعد على اقتتائه وحرمه. الا في حال الحاجة. فصارت اباحتته ثابتة بطريق الضرورة ولان
 الاصل اباحة البيع لقول الله تعالى واحل الله البيع خرج منه ما استثناه الشرع بمعان غير موجودة في هذا. هو رحمة الله ذكر قوله
 ذلك هو قصد يجوز بيع الفيل - 00:08:40

البهائم والطير الذي يصلح للصيد كالفهد والصقر والبانز والعقاب والطير والطير المقصود منه صوت الى غير ذلك ثم استثنى انما
 استثناه الشرع مثلا كالكلب كذلك وذكر اشياء فيها خلاف. ذكر فيها اشياء فيها خلاف في بيعها. فقال رحمة الله - 00:09:11
 ان الاصل باحة البيع هذا عصر عظيم واتقدم للإشارة الى هذا الاصل في اول كتاب البيوع ان جميع البيعات وجميع العقود الاصل
 فيها الحل والتحريم وارد عليها والعلماء ذكروا ادلة كثيرة في هذا الباب - 00:09:38

وذلك ان النبي عليه الصلاة والسلام اعتبرت بذكر ما لا يجوز بيعه فهذا هو المستثنى وقوله لقول الله تعالى واحل الله البيع هذه الآية
 اختلف هل هي مجملة او عامة - 00:10:00

الصواب هو قول جماهير العلماء انها عامة عام لانه سبحانه قال واحل الله البيع شمل جميع انواع البيعات لان الالف واللام الدالة على
 المفرد تدل على الاستغرار على الجمع قل له - 00:10:18

يعني لفظ هذا المثل بـ الالف واللام في قوله البيع يشمل جميع انواع البيعات. ولهذا في باب التحرير وحرم الربا ذكر نوعا مما يحرم
 بعدهما ذكر حل البيع حل البيع وكون - 00:10:38

لفظ البيع هذا عام لا ينافي تخصيص ولهذا قال خرج منه ما استثنى. الشرع والاستثناء هنا لا يريد به الاستثناء الاصطلاحي عند اهل

العلم في الاحدى اخواته انما اراد الاستثناء - 00:11:01

ما خرج بده سواء كان استثناء او تخصيص عموم او ايضا يدخل في اطلاق المقيد مثلا ذلك المقيد بالغاية و بعض انواع المفاهيم كله يدخل في باب الاستثناء فهذا العموم - 00:11:17

قد خرج منه اشياء بتخصيص دل عليه الدليل والاصل باق والاصل ولهذا قال سيبقى على اصل الاباحة وهو ما سبق ان ذكر جواز بيعه بيع الحيوانات انما استثناء الشارع مثل الكلب - 00:11:38

ثم ذكر رحمه الله يعني ساق جملة من انواع البيانات كلها على ذاك الاصل وذكر خلاف في بعض المسائل لكن هذه كما تقدم من الفروع الفقهية التي اعنى بها رحمه الله وذكر ادلتها - 00:12:02

الى ان آذك رحمه الله امر يتعلق في هذه آآ الحيوانات مثل اقتناها قال فصل ويحرم اقتناه الكلب ويحرم اقتناه الكلب الا كلب الصيد والماشية والحرث لما روى ابو هريرة - 00:12:32

رضي الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اتخد كلبا الا كلب ماشية او صيد او زرع نقص من اجره كل يوم قيراط. متفق عليه وان اقتتنعه هذا ثابت بالنص لا اشكال - 00:13:00

لكن اراد المصنف رحمه الله ان يورد آآ مسألة اخرى قال وان اقتناه لحفظ البيوت. لم يجوز للخبر ويتحمل اباحتة وقول بعض اصحاب الشافعي بانه هنا للتعليم. لانه في معنى - 00:13:14

الثلاثة والاول اصح ورجح القول الاول لان قياس غير الثلاثة عليها يبيح ما تناوله اول الخبر يبيح ما تناول اول الخبر تحريم و قال القاضي ليس هو في معناها الى اخر كلامه رحمه الله - 00:13:33

وهذه المسألة هذا من انصافه رحمه الله وبين اختيار القول الاخر كما هو المذهب وهذا هذا الكلام ايضا اصله في المغني او اه مثل هذا المعنى لكن هذا فيه اشارة الى استيفاء ادلة الخصم. استيفاء ادلة الخصم على وجهه - 00:13:55

اه فيها قوة ولهذا ذكر عن بعض اصحاب الشافعي انهم جوزوا اقتناه الكلب للحراسة. اقتناه الكلب والحراسة لانه في معنى الثلاثة هذا فيه اشارة الى ان العلة اذا عقلت فانها تعدد - 00:14:17

من الاصل الى الفرع ثم هذه العلة التي في الفرع ثم هذه العلة الاصل التي توجد في الفرع قد تكون توجد على وجه التمام قد تكون العلة في الفرع اولى وابلغ من وجودها في الاصل وقد تكون متساوية - 00:14:36

اذا كانت قاصرة عنه وصف الاصل فلا تلحق بها لانه يشترط ان يكون في معنى الاصل اذا قصر عنه فانه لا يلحق به. الاصل بقاء النص على اطلاقه وعمومه لكن هذه الصورة - 00:14:56

وهي حفظ البيوت للحراسة هذا يختلف اذا كان هناك حاجة ويخشى مثلا من النصوص والاجرام مثلا وفي مكان مثلا منفرد ونحو ذلك وليس ذو يحمي هذا المكان يقوم بحمايته لانفراده وابتعاده او كونه مثلا في بريه وليس - 00:15:15

ولم يتخدوا مثلا للماشية مثلا انما لاجل الحراسة لحفظ الدار وحراسة الدار في هذه الحالة يقال ان هذا القياس ان لم يكن اولى مما جاء في النص فهو في معناه. فاذا كانت فاذا كان اتخاذها - 00:15:40

اتخاذها لاجل الصيد والماشية والحرث والصيد امر يعني في الغالب انه قد يكون على آآ سبيل النزهة وقد يكون على سبيل الحاجة و التجارية والبيع اذا بها والماشية المقصود انها حاجات - 00:16:03

والعلة هي الحاجة العلة في الاذن هي الحاجة اذا كانت الحاجة في الحراسة جوازها ان لم يكن متساوية فهو من باب اولى القياس واضح وبين فالعلة اذا علمت يعني في الاصل - 00:16:22

ودللت عليها حكمة الشرع في تعليلها فانها تجعل المكلف يعمل بها يسمى باعث والباعث بعض الاصوليين ينكرون مثل هذا يقولون يقول الله سبحانه وتعالى لا يبعث شيء وهذا كلام باطل. لان المقصود هو مصلحة المكلف والمكلف - 00:16:47

اه يسعى الى مثل هذا وهذا لا شك انه يدعوه الى العمل بما دل عليه هذا المعنى وهو باعث له على تعليل هذا الحكم لان الشارع بين الحكم وهو آآ يبين المعنى الذي يبعثه على - 00:17:14

الحق هذا الفرع بهذا الاصل وكذلك ايضا لو كان في امر اشد مثل مثلا حين تتخذ الكلاب لكشف المجرمين ولكشف المخدرات ونحو ذلك هذا لا شك هو اعلى مما يكون لحفظ - [00:17:36](#)

في باب الماشية والصيد والزرع وكذلك ايضا مسألة اخرى لو كان انسان عنده لم يكن عنده اغنان انما عنده طيور دجاج وحمام ونحو ذلك وفي منطقة يخشى عليها وملوئها ان الطيور اضعف من الماشية فاذا جاز للماشية فجوازه للطيور من دجاج وحرام حمام منبر - [00:17:57](#)

ثم ذكر بعد ذلك رحمة الله هذه هي المسألة الاخيرة معنا في هذا الدرس قال رحمة الله مسألة ولا يجوز بيع السرجين ان السرجين اه هو الزيل وبهذا قال مالك والشافعي - [00:18:20](#)

وقال ابو حنيفة يجوز لأن اهل الانصار يتعاونونه لزرعهم. من غير نكير فكان اجماعا اولا في مسائل المسألة الاولى قوله فكان اجماعا. في اشارة الى ان الاجماع حجة وليس مسألة شهرية اجماع لأن هذا مبحث طويل لاهل العلم - [00:18:48](#)

واختلفوا في ضابط اجماع لكن جعل ابو بكر رحمة الله قوله ابي حنيفة عن اهل الانصار تابعوا على هذا الشيء من غير نكير فكان اجماعا. وهذا لا يسلمون له لا يسلمون لكن مما يؤخذ منه انه اذا تتابع - [00:19:08](#)

اناس من اهل العلم على قول من الاقوال. وكان قول الاكثر منهم فانهم يجعلونه حجة منهم من يجعله اجماع منهم من يجعله حجة ومنهم من لا يجعله حجة ولا اجماع - [00:19:29](#)

وهذا هو الصواب ان الاجماع لا يكون حجة الا حين يكون اجماع مستيقن اجماع محفوظ. اجماع اه يحيط اجماع يحيط هذا هو الاجماع الحاقد. وفي خلاف في وقوع في الاجماع غير اجماع الصحابة - [00:19:48](#)

لكن بعض اهل العلم ابن جرير رحمة الله ابو اسحاق وابن المنذر وابن عبد البر ربما ايضا آآ حكاية بعض المتأخرین تجري هذا المجرى كالنبوة رحمة الله في حكايته اجماعات - [00:20:07](#)

هي في الحقيقة قول جماهير العلماء او قول اما اربعة وان كان خالفا آآ في هذه كثير من اهل العلم وقد يكون بعض العلماء في نفس المذاهب الاربعة اه هؤلاء الذين قالوا ان الاجماع الاجماع - [00:20:25](#)

يعني حجة ان خالف الواحد وخلاف الواحد والاثنين اه في اه واحد والاثنين والثلاثة لا يؤثر يقال ايضا انتم خالفتم في هذه المسألة وخلافكم له واحد واثنين يعتبر فيرد قولهم بقوله رحمة الله عليهم - [00:20:46](#)

الصواب ان الاجماع لا يكون الا عن دليل يعني نجمع نفسه لا يكون اما يكون دليل نص من كتاب او من سنة او عموم او ظاهر او استنباط او استنباط - [00:21:11](#)

لا يكون الا بدليل قال رحمة الله لرد هذا القول ولنا انه مجمع على نجاسته فلم يجز بيعه كالميضة وما ذكروا ليس باجماع لأن الاجماع اتفاق اهل العلم ولم يوجد ولانه رجيع نجس فلم يجز بيعه كرجيع - [00:21:27](#)

الادمي السردين نجس هذا آآ فيه خلاف والجمهور على عدم بيعه لكن يختلف احيانا يكون السرجين هو عذر او روث مأكل اللحم وهو نجس عندي جمع من هالعلم كالشافعي وغيره - [00:21:45](#)

وهو ظاهر عند بعض اهل العلم. لكن ان قال السردين النجس وهذا نجس عند بعض العلماء فهذا ظاهر. لكن هذا السرجين هذا السرجير ان كان قد استحال ولو كان نجسا - [00:22:04](#)

مثلا وتنغير فانه في هذه الحالة على الصحيح تكون ظاهرا ولو كان هذا السردين نجس ثم حرفت بالارض وصار في التراب. ثم بعد ذلك انقلب مع المدة. انقلب مع المدة فكذلك ايضا لان العبرة بما يؤول اليه. والعبرة في - [00:22:21](#)

الاعيان والعبرة بالاعيان حقن العين هو باوصافها. فاذا كانت اوصافها طيبة فهي اعيان طيبة وان كانت اوصافها خبيثة فهي عيان خبيثة فلهذا الجمهور رحمة الله عليهم لا يرون ان النجاست تظهر بالاستحالة - [00:22:43](#)

لو كان هناك نجاسته مثلا او ميتات واستحالة هذه الميتات مثلا او هذه العذرة وصارت انقلبت الى شيء اخر تماما فان عندهم النجاست باقية خلافا للقول الآخر في هذه المسألة هو الاظهر اسئلته سبحانه وتعالى لي ولهم - [00:23:05](#)

ال توفيق والسداد والله اعلم وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد -
00:23:25